

فلسطين رفضت إجراءات من السعودية والإمارات مقابل التطبيع



التغيير

كشفت صحيفة إسرائيلية، رفض السلطة الفلسطينية إجراءات اقتصادية "خيالية" قدمت من قبل كل من الإمارات ومملكة آل سعود؛ مقابل الموافقة على التطبيع مع (إسرائيل).

وقالت صحيفة "جلوبس" الإسرائيلية، إنه "في الأشهر الأخيرة جرت مفاوضات سرية مع دولة الإمارات، وبمشاركة ومعرفة كل من المملكة والبحرين ومصر، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، ومحمد اشتية رئيس الحكومة، بهدف إنهاء المعارضة الفلسطينية لإقامة علاقات والتطبيع مع إسرائيل".

وأضافت أن "الإمارات و المملكة قدمتا وعدا بإيقاف عملية تطبيق السيادة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية، وفي نفس الوقت استئناف المفاوضات مع إسرائيل، كما أنه تم كذلك طرح عروض اقتصادية خيالية على القيادة السياسية الفلسطينية".

وتابعت: "وفقا لدبلوماسيين دوليين مدعومين من المملكة شاركوا في هذه الخطوة، فقد عرض على القيادة الفلسطينية استثمارات ضخمة في البنية التحتية، وفتح قنوات تجارية مباشرة، وبيع النفط والغاز بأسعار منخفضة للغاية، وإنشاء مناطق صناعية متطورة، وتوظيف عشرات الآلاف من المهندسين والأكاديميين الفلسطينيين في الشركات الخليجية وغيرها".

وفي وقت سابق، قال وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني "رياض المالكي"، إن بلاده استطاعت منع صدور بيان عن اجتماع الجامعة العربية الوزاري يدعم أو يسمح للإمارات بأن تذهب بتغطية عربية لتوقيع التطبيع مع (إسرائيل).

وفي 13 أغسطس/ آب الماضي، توصلت الإمارات و(إسرائيل) إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بينهما، وهو ما رفضته فلسطين، سلطة وفصائل وشعبا واعتبرته "خيانة".

والأربعاء، فشلت جامعة الدول العربية في التوصل إلى توافق بشأن مشروع قرار فلسطيني يقضي برفض اتفاق التطبيع المبرم بين الإمارات و(إسرائيل).

وصرح الأمين العام المساعد للجامعة "حسام زكي"، خلال مؤتمر صحفي، بأن مسألة البيان المشترك (اتفاق التطبيع) الصادر في الشهر الماضي عن الإمارات و(إسرائيل) والولايات المتحدة كانت "موضع حديث جاد وشامل".

ولاحقا، وجه مسؤولون وقياديون فلسطينيون من حركتي "فتح" و"حماس"، انتقادات شديدة للجامعة، ودول عربية (دون تسميتها)، وحملوهم مسؤولية الفشل في تنبي الجامعة مشروع قرار يرفض اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.

ومن المرتقب، أن توقع (تل أبيب) وأبوظبي في واشنطن، يوم 15 سبتمبر/أيلول الجاري، اتفاق تطبيع العلاقات بينهما.

وسيكون هذا الاتفاق هو الأول من طرف دولة خليجية، والثالث عربيا بعد كل من الأردن عام 1994 ومصر في 1979.

